القسم الثاني

سياسيون وإعلاميون وقانونيون: رد دعوى مفوضية الانتخابات ضد (المدى) نصر للصحفيين وتأكيد لسلطة الرأي

بغداد - محافظات/ مراسلو ومندوبو المدى

بعد أن حسمت محكمة بداءة الكرخ الدعوى القضائية التي أثارها المدير العام للمفوضية المستقلة للانتخابات ضد رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير جريدة (المدى)، والتي جاء في قرار الحكم المرقم ٩٩٨ / ب / ٢٠٠٥ والمؤرخ في ٢٠٠٦/٤/٦ من المحكمة المذكورة إن الرقابة على الأمور المالية والإدارية سمة حضارية تتمتع بها جميع الدول المتقدمة في أنظمتها.

موصليون: خروقات المفوضية كانت واضحة للعيان

أبدى عدد من محامي وإعلاميي مدينة الموصل ارتياحا بالغا إثر إفهام وإصدار محكمة بداءة الكرخ لقرارها في ٦/نيسان الحالي، الذي قضى برد دعوى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضد جريدة (المدى)، واعتبروه نصراً للصحافة الحرة وتأكيداً على استقلالية القضاء العراقي وعافيته، فقد عبرالأستاذ كمال حمدون ملا علو نقيب المحامين العراقيين عن سعادته بالقرار قائلا:(أملنا بالقضاء العراقي أن يكون دائما بهذه الجرأة، وأن لا يستجيب لرغبات القابضين على السلطة، خصوصاً أن المفوضية (اللامستقلة) معينة من قبل المحتل (بريمر) بموجب الأوامر الإدارية التي أصدرها، وكذلك أملنا بالسلطة الرابعة أن تكون مرآة للحقيقة وتنقل كل ما يصل إليها بالوسائل المتاحة إلى المواطنين حتى يطلعوا على خروقات الأجهزة الإدارية المختلفة دون التمسك بعناوين هذه الأجهزة، حيث أن كلمات مثل (مستقلة ووطنية) لا تمنح الحصانة لمن ينتسب إلى هذه المؤسسات عندما يحدث تجاوز على حقوق المواطنين أو الأموال العامة) .

أما الأستاذ فارس البكوع رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين في نينوى فقد أشار إلى أهمية القرار من ناحيتين (قانونية وإعلامية) قائلاً:

(من الناحية القانونية جاء القرار تطبيقاً للمبدأ العام الذي تسعى إليه جميع الدول الديمقراطية ألا وهو مبدأ سيادة القانون وقد تجسد هذا المبدأ في قرار محكمة بداءة الكرخ من خلال ما ورد فيه من تسبيب واضح يدل على استقلالية القضاء العراقي ومن محكمة عراقية يعتز ويشار بكل فخر إلى قراراتها . ولو دققنا في هذا القرار لوجدناه يرتكز على ركيزتين أساسيتين أولاهما: حرية الصحافة باعتبارها سلطة رابعة نصت عليها التشريعات العراقية الحديثة ومنها الدستور المؤقت السابق والدستور العراقي القادم، ثانيتهما: حيثيات القرار البديعة ومن ضمنها الفقرة التالية: (فتكون والحالة هذه دعوى المدعي إضافة إلى وظيفته لا سند لها من القانون لأن الرقابة على الأمور المالية والإدارية سمة حضارية تتمتع بها جميع الدول المتقدمة فتكون والحالة هذه دعوى المدعي بالمطالبة بالتعويض لا سند لها من القانون...).

خاصة إذا علمنا أن الكثير من وسائل الاعلام المحلية والعربية وحتى العالمية قد أشارت وبإشارات واضحة وصريحة إلى وجود خروقات مالية وإدارية لدى المفوضية .

أما من الناحية الإعلامية فالقرار يشكل نصراً للصحافة الحرة والنزيهة والجريئة، فبخلاف هذا نصبح في حالة من تكميم الأفواه ومصادرة للرأي وتصبح الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى بعيدة كل البعد عن دورها المطلوب في دولة تسعى للديمقراطية، وأخيراً لا بد لي من الإشادة بالسيد قاضي محكمة بداءة الكرخ لإبداعه في صياغة القرار وتسبيبه لغة وقانوناً) .

المحامي محمد يونس محمد: (خروقات المفوضية كانت واضحة للعيان وقيام محكمة بداءة الكرخ برد دعواها ضد (المدى) من خلال قرارها الشجاع شكل منعطفاً تاريخيا لأنها أثبتت الخروقات والتجاوزات من خلال الإشارة إلى تقرير ديوان الرقابة المالية وهذه هي المرة الأولى التي تنظر فيها دعوى مشابهة ويصدر فيها حكم يحمل أخباراً غير سعيدة لجهة حكومية أو ضمن أركان الدولة، كما أن القرار أثبت مصداقية ما كانت تذهب إليه (المدى) من خلال ما كانت تنشره عن عمل المفوضية وهذا الأمر عزز القناعة لدينا جميعاً فيما يمكن للصحافة أن تلعبه من دور باعتبارها سلطة رابعة) .

المحامي علي أحمد: (بالرغم من أن القرار قد يستأنف أو يميز "مع ثقتي البالغة بالمصادقة عليه "لكنه مع ذلك شكل سابقة في القضاء العراقي يمكن الركون اليها لحسم دعاوى أخرى تنظرها محاكم عديدة ضد المفوضية وعملها في الفترة الماضية، وخصوصاً دعوى الطعن بنتائج الاستفتاء على الدستور التي تقدم بها عدد من محامي مدينة الموصل ضد المفوضية ومازالت بين يدي القضاء)،

الإعلامي (حميد عبد الوهاب): لم يأت قرار المحكمة مجاملاً لـ (المدى) بل أكد على مهنية عالية تتبناها هذه الجريدة من خلال توثيقها للخبر وتعزيزه بالأدلة والبراهين التي لا تترك مجالاً للشك، فالقضاء يناقش الأدلة ويصدر أحكامه في ضوئها، نتمنى أن تحذو باقي الصحف حذو (المدى) احتراماً للمهنة وللقراء .

الكاتب (يونس كريم): ليس من المعقول أن تقوم المفوضية بمقاضاة كل جهة أبدت رأياً بعملها، والا فإنها ستنشغل في أوقات فراغها ما بين الانتخابات بمتابعة دعاواها والدعاوى المتقابلة ضدها، وبالتأكيد هنا أيضاً ستسأل عن الأموال التي أنفقتها في متابعة هذه الدعاوى، والذي بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجر.

نجفيون: لا يجوز ان تكبل الصحافة

اجمع اعلاميو وحقوقيو محافظة النجف على ان حكم المحكمة الصادر بخصوص رد دعوى المفوضية العامة للانتخابات في العراق المقامة ضد جريدة (المدى) ما هو الا نصر لحرية الصحافة ورسالة مفتوحة لكل المؤسسات والدوائر بان هناك عيناً تراقبهم وهي الصحافة.. السلطة الرابعة.

عدنان السوداني "رئيس تحرير صحيفة الواقع العراقي ومراسل صحيفة الصباح في النجف "قال: لايجوز ان تكبل الصحافة وهي حرة في معلوماتها ومصادرها ولا يجوز ان تسآل عنها كما جاء في اغلب الدساتير، وان الصحافة الحرة هي النواة لبناء العراق الجديد، واما قضية المفوضية فيجب ان تناقش في البرلمان كي تكون مفتاحاً لقانون حرية الصحافة، واضاف: ان جريدة (المدى) سباقة دائما في كشف الحقائق فقد كشفت العديد من التلاعبات مثل كوبونات النفط بالاضافة الى فضح العديد من المخربين والمجرمين واننا مع (المدى) دوما وابدا لانها جريدة النخبة المثقفة،

اما زميله حسين الكعبي "مراسل الصباح في النجف ايضا "فقد قال: يمكن ان نناقش هذه القضية من جانبين الاول حرية الصحافة التي يجب ان تكون مقدسة ومحترمة ليعبر الاعلامي عن رأيه بدون اي قيود وليكن المعبر الحقيقي عن واقع المجتمع، اما الجانب الثاني فهو احترام حقوق الافراد والمؤسسات وعدم التجاوز عليها بدون أن تكون هناك حقائق موثوقة .

اما عبد المطلب النجفي "محامي "فقد قال: توجد هناك خروقات كثيرة وقرار المحكمة من هذه الناحية صائب جدا فالمفروض ان تاخذ الصحافة دورها لانه اذا تم تكبيل الصحافة في هذه القضية سوف لايؤخذ بها وبكلامها في المستقبل، وانا اقترح عمل استطلاعات واسعة بين شرائح مختلفة من المجتمع لاجل الوقوف وقفة جادة وحازمة بوجه اي جهة تحاول الوقوف حجر عثرة بطريق تقدم وحرية الصحافة .

اما عماد جابر محي الدين "وكالة الانباء العراقية "فقد اعتبر الصحافة مرآة عاكسة لكل الناس واضاف: من حق الصحافة ان تتمتع بحرية اكثر من اي جهة اخرى وما قامت به جريدة (المدى) هو انذار لكل المؤسسات بان هناك جهة رقيبة عليها، وهذه خطوة مشكورة من المدى ان تثبت هذا الشيء على المفوضية العامة للانتخابات، وعلى باقي المؤسسات الصحفية ان تحذو حذوها من اجل بناء عراق ديمقراطي حر .

فيما اكد فارس كريم الشمري "محقق ومدير قسم الشؤون القانونية بجمعية رعاية الصحافة والاعلام ": ان قرار المحكمة كان انتصارا لحرية الصحافة العراقية واضاف: لقد اعاد القضاء العراقي بحكمه الصادر بخصوص قضية جريدة (المدى) ومفوضية الانتخابات الاعتبار والهيبة للقضاء العراقي واثبت انه قضاء مستقل فعلا واننا في الوقت الذي نحيي قضاءنا العراقي على حكمه العادل فاننا نثمن الدور الشجاع لصحيفة (المدى) الغراء وندعوها باسم الصحافة العراقية والقانون العراقي الى ان تستمر في عملها وكلنا سنكون معها ايضا.

واسطيون: (المدى) عملت وفق التزامها المهني

أكد المواطن (سعد الشمري / محامي) أن القضاء العراقي لم يشهد خلال الفترة السابقة أي دعوى قضائية مثل هذه التي نحن بصددها كون وسائل الإعلام كانت مقيدة ولا يسمح لها بأن تمارس حريتها مثل ما نعيشه في الوقت الحاضر وأن (المدى) قد عملت وفق التزامها المهني وحرصها على وطنها وفضح سراقه علنا وبالوثائق والأدلة ولا نعرف ماذا أرادت المفوضية العليا التي تعمل على نشر الحرية والديمقراطية في البلد من رفع دعوى قضائية ضد (المدى) وبمجرد سؤالها عن كيفية إنفاق أموال الشعب من قبل المفوضية العليا فماذا يحصل لو كشف المخفي..؟

وقال المواطن (فلاح مزهر / قضائي) أن صحيفة (المدى) عودت قراءها على وضع جميع الحقائق والمعلومات المتوفرة لديها أمام قرائها وقد أثارت مواضيع عدة تطالب فيها بضمان حقوق أبناء الشعب العراقي ومقاضاة كل من يعبث فيها ومن هذه المواضيع على سبيل المثال والحديث للسيد فلاح كابونات النفط التي وزعها النظام السابق على جلاوزته والتي لم تتطرق لها أي صحيفة في العراق غيرها والتي من خلالها وضعت النقاط على الحروف وكشفت ما هو مخفي للرأي العام وهذا ما يدل على التزامها بالعمل الصحفي الشريف بعدم التستر على سراق المال العام وقد أبدى المسؤولون في الحكومة ارتياحهم لهذا الموضوع لكن نحن نستغرب اليوم من امتعاض المسؤولين عندما تكون الكرة في ملعبهم بمجرد المطالبة أو السؤال عن حقوق أبناء الشعب وكيفية إنفاق المال العام المحسوب على العراقيين وخير دليل على هذا هو ما قامت به المفوضية العليا برفع دعوى قضائية ضد (المدى) التي طالبت بحق العراقيين وهذا حق شرعي يحق لـ (المدى) المطالبة به لغرض وضع الحقائق أمام قرائها لمعرفة كيفية تصرف المفوضية بمئات ملايين الدولارات المستقطعة من أموال العراقيين دون أن تخضع للرقابة المالية .!

ولكن ما يؤسف خطة هذه المفوضية المؤسسة الكبيرة في الدولة التي تسهم في تهيئة البلد للعمل وفق سياقات الديمقراطية في أن ترفع دعوى قضائية ضد مؤسسة صحفية ذات نفوذ جماهيري كبير تعمل وفق سياقات الحرية والديمقراطية بمجرد الطلب بتوضيح موضوع يشغل الرأي العام .. إذن لماذا لم تستقبل المفوضية بكل رحابة صدر هذا الموضوع وتطرح كل الحقائق والأدلة التي تؤكد عملها بنزاهة أمام الرأي العام في حين أن رفع المفوضية دعوتها ضد (المدى) يؤكد أن ملايين الدولارات المستقطعة من العراقيين تسرق وتنفق طي الكتمان .. وأن قرار رد الدعوى من قبل القضاء العراقي يؤكد نزاهة (المدى) والحقائق والوثائق التي نشرتها.

يوم عراقي

هل يستحق بائع الصحف رصاصة تقتله ؟

بشير الاعرجي

بداية هذا الشهر احرقت احدى المكتبات في حي الجامعة ببغداد وقتل بائعان للصحف في منطقة الدورة وهدد العديد بالقتل.

طالما ردد بين أقرانه عبارة (بائعو الصحف لا يقلون أهمية عن الصحفيين في الوسط الاعلامي) لتثبت الايام صحة عبارة محمد محسن/ بائع صحف بعد مقتل وتهديد العديد من البائعين ليلتحقوا بقافلة شهداء الصحافة السبعين وعشرات وغيرهم تركوا الصحافة او يكتبون اليوم بأسماء مستعارة ليكون للصحفيين والموزعين مصير واحد.

محمد أب لأربعة اطفال امتهن توزيع الصحف بعد سقوط النظام وانتشار الجرائد حينذاك بعناوين عدة تجاوزت المائتين، وجد نفسه مقحماً في عالم الصحافة والسياسة واحب مهنته كثيراً كونها تدر عليه ربحاً مادياً معقولاً تسند الـ٧٥ ألف دينار شهرياً قيمة المنحة المقدمة لافراد الجيش العراقي المنحل الذي قضى سني شبابه في خدمته، تحدث الي مقلباً احدى الصحف العراقية ومؤشراً على آخطاء تصميمية كأنه رئيس تحرير احدى الصحف التي باعها في بسطته الصغيرة (سابقاً)، قال : (اختلط الحابل بالنابل.. صار الموزع كالصحفي يتعرض للقتل والتهديد ولا أعرف ما ذنبنا نحن الكادحين الساعين للقمة العيش الشريف، اليوم تركت هذه المهنة مرغماً بعد تهديد العديد من زملائي وخفت على مستقبل اطفالي لو حصل حادث ما قد يكلفني حياتي) واضاف بحسرة (منذ ساعات الصباح الاولى أبدأ بيع الصحف بعد مطالعتها جميعاً واختار منها الجريدة المتميزة وافرضها على زبائني الدائمين كي يتمتعوا بقراءة ما منشور فيها.. من اليوم لن أمارس هذه العادة المسلية ولكني سأقرأ اية صحيفة تصادفني وانا ابحث عن عمل جديد).

لم يشأ محمد التحدث بإسهاب عن اسباب التهديد او القتل لكنه اكتفى بالقول (كحال السياسة) فالصحافة اقحمت فيها الطائفية، فهناك بعض الصحف منعت من التداول في مناطق ذات اغلبية شيعية واخرى منعت ايضاً في مناطق اغلب سكانها من السنة واستغل البعض هذه الحالة فقاموا بما قاموا به وتضررنا نحن الموزعين البعيدين عما يكتب في تلك الصحف).

ويستذكر محمد لحظة إنفجار سيارة ملغومة قرب بسطته وكيف كان ذلك اليوم بخيلاً عليه برزقه حيث لم يكف ربح بضع صحف باعها قبل الانفجار لسد اجور تنقله ونصف علبة الدخان الرخيصة التي تحرقها رئتاه لحين عودته الى المنزل قائلاً (تخيلت اني في حقل الغام.. أية حركة اضافية قد تفجر احدها تحت قدمي ووقتها قلنا لبعضنا ان الحياة والموت بيد الله واليوم نقولها ايضاً تخفيفاً لمصيرنا. بعض الايام لا ابيع فيها الصحف لعوارض امنية كالانفجارات لكن ما يسعد زوجتي واطفالي عودتي الى البيت حياً.

بدأ تأثير ما يكتب في الصحف على منطق وطريقة حديث محمد ولا يتكهن أي شخص بانه لم يكمل دراسته المتوسطة، فالمفردات ينتقيها ببساطة وتخرج من اعماق جسده النحيل بسهولة، يقول: (إن فشلت في ايجاد وظيفة حكومية وهذا ما اتوقعه فقد اضطر الى سلوك طريق زملائي الموزعين بالتنقل يومياً من مكان الى آخر واعود الى مهنتي المحببة ولكن هذه المرة.. المحفوفة بالمخاطر ربما اقتل وتصبح عائلتي بلا معيل، ولكن لا بأس فالمئات ماتوا وتركوا عوائلهم بلا مورد.. في العراق لا نموت من الجوع بل بالرصاص والانفجارات).

بداية هذا الشهر احرقت احدى المكتبات في حي الجامعة ببغداد وقتل بائعان للصحف في منطقة الدورة وهدد العديد بالقتل.

اما بورصة الصحف الرئيسة فقد تمددت من ٢٠ متراً الى ٥٠ متراً خوفاً من الانفجارات وتقليلاً للضحايا، تلك تطورات سردها محمد وتحسس تبعاتها متمنياً ان تكون (غيمة صيف) سرعان ما تنقشع واضاف (قد اعود الى المهنة بعد فترة، ووقتها سأبيع الصحف المستقلة ذات الاتجاه المحايد فلا اعتراض من اية جهة على مضمونها وهي لا تشكل خطراً علينا نحن الموزعين وربما سيكون مكان بيعي احدى المناطق ذات النفوذ الحكومي البعيد عن الميليشيات والمسلحين عندها تكون فرص الموت ضئيلة ان سلمت من المفخخات).

بكلفة تزيد على ١٧ مليون دولار

مشاريع خدمية في بغداد واربع محافظات

بغداد/ نصير العوام

انجز فيلق مهندسي منطقة الخليج الامريكي، عدداً من المشاريع ضمن القطاعات الحيوية كالكهرباء والماء اضافة الى قطاعات الاقتصاد والخدمات العامة في عموم البلاد، فقد انجز مشروعين للطاقة الكهربائية، الاول لنقل الطاقة في محافظة اربيل، الذي يشمل اعمال نصب ٣٧ كم من خطوط الضغط العالي التي تربط محطة الصقلاوية (١٣٢/٣٣/١١) كيلو فولت بمحطة كوشناوه الجديدة (٣٣/ ١١) كيلو فولت، اضافة الى مد قابلويين تحت الارض من الموصلات الضوئية لاغراض التوسع في المستقبل، يخدم المشروع ما يزيد على ٤٥ الفاً من اهالي المنطقة، بكلفة ١٠,٤ ملايين دولار.

اما المشروع الثاني فهو انشاء المحطة الثانوية في واسط، الذي يشمل تصميم وبناء محطة الطاقة بسعة ١٣/١١ كيلوفولت، ويهدف الى زيادة وتحسين الطاقة المجهزة لاهالي المحافظة ، بكلفة ٣,٤٤ ملايين دولار.

ومن اجل تمكين القوات الامنية من حراسة وحماية خطوط انابيب النفط الممتدة من كركوك الى بيجي، فقد تم الانتهاء من مشروع تأمين خط انابيب شركة نفط الشمال بكلفة ١,٢ مليون دولار، اشتملت الاعمال على نصب سلسلة من الاسيجة الامنية الجديدة، انشاء جدران كونكريتية تحيط بالانابيب والصمامات اضافة الى تشييد ابراج حراسة في مختلف المواقع.

كما تم انجاز مشروع تأهيل مركزين للشباب في منطقتي حي العامل والسيدية ببغداد، بكلفة اجمالية ٧٥٤ الف دولار، فضلاً عن انجاز مشروع تصليح الطريق الذي يربط بغداد بمحافظة بابل، بطول ٨٨ كلم وبكلفة ٩٣٤ الف دولار.

وفي محافظة نينوى تم الانتهاء من مشروع الآبار الستة (بئر البيدا وبئر الجحيفه وبئرين في منطقة تل الغزالة)، بكلفة ١٣٩ الف دولار لكل منهم، اضافة الى بئرين في الحمدانه بكلفة ٦٩ الف دولار، ويهدف المشروع الى توفير المياه في المناطق المذكورة بمعدل ١٥٠٠ مواطن لكل منطقة.

تخصيص ٥٢ مليار دينار لتنفيذ مشاريع كبرى في المحافظات

بغداد/ المدى

خصصت وزارة البلديات والاشغال العامة مبلغ ٥٢مليار دينار لتنفيذ وإكمال العديد من المشاريع الخدمية.

وقال المهندس ذنون حسن أحمد مدير عام دائرة المجاري بالوزارة في تصريح صحفي له: ان هذه المشاريع تشمل تنفيذ مشروع مجاري بعقوبة (المرحلة الاولى) وإكمال مشروع مجاري بلد أضافة الى أكمال شبكة مجاري حي الزهور في مدينة تكريت ومشروع مجاري الكوت (المرحلة الأولى).

وفي مدينة السماوة أوضح: (انه سيتم أكمال مشروع مجاري السماوة ومشروع مجاري البصرة (المرحلة الثالثة) وتأهيل شبكات ومشاريع المجاري في عدد من المدن بكلفة مليار دينار مع تنفيذ شبكات أخرى للمجاري في مناطق مختلفة من مدن العراق بطول (٧٥٠)كم بكلفة مليار دينار، كما تم تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ وإنشاء مخازن جديدة وبناء أسيجة ونصب وحدات معالجة مياه المجاري بكلفة مليار و٤٠٠ مليون دينار.

وأكد أن المبالغ المخصصة تدخل ضمن الخطة

اختتام ورشة عمل المنظمات غير الحكومية في النجف

النجف/ عامر العكايشي

اختتم مركز المجتمع المدني العراقي في محافظة النجف ورشة عمل حول أداة التقييم المؤسسي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية واستمرت لمدة يومين على قاعة مركز تطوير الاقتصاد العراقي في حي الأمير .

وقدم محمد المنصوري " منسق المركز في النجف"(محاضر الورشة) عرضاً لماهية التقييم المؤسسي وأهداف المركز من هذا التدريب .

واعتبر محمد رضا محي الدين " منسق المركز في النجف " في حديثه لـ(المدى)إن هذه الورشة هي أهم تدريب قدمه المركز لمؤسسات المجتمع المدني حيث ناقشنا فيها أداة التقييم المؤسسي لأداء مؤسسات المجتمع المدني من جميع النواحي . الإدارية . الأمور المالية . الدعوة وكسب التأييد .حيث سيتم تسليط الضوء على الجمعيات التي ستحصل على نقاط عالية في التقييم وتلك الجمعيات سيتم التعاون الجدي والمثمر معها . وأما التي ستحصل على درجات متدنية فسنكثف جهودنا تجاهها من خلال الدورات وورش العمل وتقديم الاستشارات لها .

واختتم حديثه بالقول : إن هذه الورشة تأتي في محاولة للارتقاء بمستوى أداء الجمعيات واستدراك مواضع الخلل فيها .

وقد عرض في يومي التدريب فلمين وثائقيين عرضا أسس العمل الصحيح للجمعيات غير الحكومية.وقد حضر الورشة ستة وعشرون ناشطاً حقوقياً مثلوا ثلاث عشرة جمعية ومنظمة كان من بينها جمعية رعاية الصحافة والإعلام ومركز الخنساء النسوي ومركز مجتمعنا الثقافي.